العدد
64

المنظمة العربية للطيران المدني
Arab Civil Aviation Organization

acao@acao.org.ma
www.acao.org.ma

المشرف على النشر: خاليد الشرقاوي - رقم الإيداع القانوني: 165/2000 - ردمك: ISSN 111-3053



ملف خاص

سلطنة عُمان

أصالة حضارية وأفاق واعدة
للطيران المدني

الطيران العربي

إصدار أكتوبر 2026

مجلة دورية تصدر عن المنظمة العربية للطيران المدني

/ArabCivilAviationOrganization @acao1996 ACAO /ACAO

ملف العدد

سلطنة عُمان

أصالة حضارية وآفاق واعدة للطيران المدني

الحوار الصحفي
الطيران المدني العُماني حضور إقليمي متقدم ورؤية طموحة لمستقبل القطاع



في حوار خاص مع سعادة المهندس نايف بن علي العبري، رئيس هيئة الطيران المدني، تستعرض مجلة الطيران العربي مسيرة تطور قطاع الطيران المدني في سلطنة عُمان، وأبرز التحولات التي شهدتها منظومته في مجالات التنظيم والسلامة والنقل الجوي والملاحة الجوية والاستدامة، إلى جانب مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للطيران 2040، ودور القطاع في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الربط الجوي، واستعداده للتعامل مع المتغيرات واستشراف مستقبل صناعة الطيران.

مسيرة قطاع الطيران المدني والحضور العُماني

من واقع تجربتكم في قطاع الطيران المدني، كيف تقيمون مسيرة تطور القطاع في سلطنة عُمان؟ وما أبرز التحولات التي ترون أنها أسهمت في الانتقال بالمنظومة إلى وضعها الحالي؟

شهد قطاع الطيران المدني في سلطنة عُمان تطورًا متدرجًا شمل مختلف مكوناته، بدءًا من البنية الأساسية والمطارات والنقل الجوي، وصولًا إلى منظومة التنظيم والسلامة والملاحة الجوية والأرصاد والخدمات المرتبطة بالطيران، وقد أسهم هذا التطور في بناء منظومة أكثر تكاملًا وقدرة على مواكبة المتغيرات التي يشهدها قطاع الطيران عالميًا، مع التركيز على رفع كفاءة الخدمات، وتعزيز مستويات السلامة والأمن، وتطوير القدرات الوطنية، والاستفادة من التقنيات الحديثة.

واليوم، ينطلق القطاع من قاعدة متقدمة تتيح له مواصلة التطوير، والاستفادة من المقومات التي تتمتع بها سلطنة عُمان، وفي مقدمتها موقعها الجغرافي، وما تمتلكه من بنية أساسية وكفاءات وطنية وخبرات متراكمة في مختلف مجالات الطيران المدني.

يحظى قطاع الطيران المدني العُماني بحضور في عدد من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية. ما طبيعة هذا الحضور، وكيف تسهم الكفاءات والخبرات العُمانية من خلاله في تبادل الخبرات وتطوير الممارسات والسياسات المرتبطة بالطيران؟



الحضور العُماني في المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المعنية بالطيران يعكس مستوى التطور الذي وصلت إليه منظومة الطيران المدني في سلطنة عُمان، كما يعكس الثقة التي تحظى بها الكفاءات والخبرات الوطنية في هذا المجال، ولا يقتصر هذا الحضور على المشاركة، وإنما يمتد إلى الإسهام في أعمال اللجان والفرق الفنية، وتبادل الخبرات، والمشاركة في تطوير السياسات والمعايير والممارسات المرتبطة بالطيران المدني، وننظر إلى هذا الحضور باعتباره فرصة لتعزيز مكانة سلطنة عُمان، والاستفادة في الوقت نفسه من التجارب الدولية والإقليمية، بما يدعم تطوير القطاع محليًا ويرفع من قدرته على مواكبة أفضل الممارسات العالمية.

الاستراتيجية الوطنية للطيران 2040



من واقع مسؤوليتكم عن تنظيم القطاع، كيف جاءت الاستراتيجية الوطنية للطيران 2040، وما الذي تمثله هذه الاستراتيجية في رسم مستقبل قطاع الطيران المدني في سلطنة عُمان؟

جاءت الاستراتيجية الوطنية للطيران 2040 لتكون إطارًا متكاملًا يحدد توجهات قطاع الطيران المدني خلال المرحلة المقبلة، ويربط بين مختلف مكونات القطاع ومستهدفاته، بما يتواءم مع توجهات رؤية عُمان 2040،

وتنظر الاستراتيجية إلى الطيران باعتباره منظومة متكاملة تتجاوز النقل الجوي إلى مجالات التنظيم والمطارات والملاحة الجوية والخدمات اللوجستية والموارد البشرية والتقنيات الحديثة والاستدامة.

كما تركز على تعزيز تنافسية القطاع، ورفع كفاءته، وتحقيق قيمة اقتصادية أكبر، إلى جانب تطوير بيئة داعمة للاستثمار والابتكار، وتمكين الكفاءات الوطنية من الإسهام في قيادة مستقبل القطاع.

ما أبرز المستهدفات التي تعمل الهيئة ومكونات القطاع على تحقيقها ضمن الاستراتيجية، وكيف تتابعون الانتقال من التخطيط الاستراتيجي إلى التنفيذ وقياس الأثر؟

تتضمن الاستراتيجية مجموعة من المستهدفات التي ترتبط بنمو الحركة الجوية، وتطوير البنية الأساسية، وتعزيز كفاءة العمليات، وتنمية الموارد البشرية، ودعم الاستدامة، وتهيئة البيئة المناسبة للتقنيات والمجالات الجديدة في الطيران، والأهم في المرحلة الحالية هو الانتقال من وضع المستهدفات إلى تنفيذ المبادرات والمشاريع المرتبطة بها، وفق أولويات واضحة ومؤشرات أداء قابلة للقياس.

وتعمل الهيئة بالتعاون مع مختلف مكونات القطاع على متابعة تنفيذ المبادرات، وقياس مستوى التقدم والأثر، بما يتيح مراجعة الأولويات وتطوير المسارات عند الحاجة، وضمان أن تتحول الاستراتيجية إلى نتائج ملموسة تعود بالنفع على القطاع والاقتصاد الوطني.

الطيران ودعم الاقتصاد الوطني

كيف تنظرون إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه قطاع الطيران في دعم الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز الحركة السياحية والتجارية والاستثمارية في سلطنة عُمان؟

يمثل قطاع الطيران أحد المكنات المهمة للنمو الاقتصادي؛ فهو لا يقتصر على نقل المسافرين، وإنما يرتبط بمنظومة أوسع تشمل السياحة والتجارة والخدمات اللوجستية والاستثمار وسلاسل الإمداد وخلق فرص العمل.

كما أن وجود قطاع طيران كفؤ ومترابط يعزز قدرة سلطنة عُمان على الوصول إلى الأسواق العالمية، ويدعم حركة الزوار والبضائع، ويوفر بيئة أكثر جاذبية للاستثمارات المرتبطة بالطيران والخدمات المساندة له، ومن هذا المنطلق، فإن تطوير القطاع لا يُنظر إليه بمعزل عن القطاعات الاقتصادية الأخرى، وإنما باعتباره جزءًا من منظومة التنمية الوطنية، وأحد المكنات لتحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.

من خلال ما تحقق في القطاع خلال السنوات الماضية، أين ترون أبرز الفرص التي يمكن أن تعزز مساهمة الطيران في الاقتصاد الوطني خلال المرحلة المقبلة؟

هناك فرص متعددة يمكن البناء عليها، من بينها تطوير الربط الجوي، وتعزيز كفاءة المطارات والخدمات المرتبطة بها، وتوسيع مجالات الشحن الجوي والخدمات اللوجستية، إلى جانب استثمار الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان وتعزيز حضورها على مسارات الحركة الجوية الإقليمية والدولية.

كما تبرز فرص جديدة مرتبطة بالتقنيات الحديثة ومجالات الطيران المستقبلية، ومن بينها التنقل الجوي المتقدم، إلى جانب فرص تنمية الصناعات والخدمات المرتبطة بالطيران، ويظل الاستثمار في الكفاءات الوطنية أحد أهم هذه المجالات، لأن استدامة نمو القطاع تتطلب كوادر مؤهلة قادرة على التعامل مع التطورات التقنية والتنظيمية المتسارعة.

سلطنة عُمان ومراكز الطيران العالمية

في ضوء موقع سلطنة عُمان الجغرافي وما تتمتع به من مقومات، كيف تعمل الهيئة على تعزيز تنافسية السلطنة وربطها بمراكز الطيران الإقليمية والدولية؟

يُعد الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان أحد المقومات المهمة التي يمكن البناء عليها لتعزيز حضورها في منظومة الطيران الإقليمية والدولية، إلا أن الموقع وحده لا يكفي؛ فالتنافسية تتطلب منظومة متكاملة من البنية الأساسية والخدمات والكفاءة التشغيلية والأطر التنظيمية والربط الجوي، وتعمل الهيئة على تطوير البيئة التنظيمية، وتوسيع العلاقات والاتفاقيات في مجال النقل الجوي، ودعم نمو الحركة الجوية، إلى جانب تعزيز كفاءة الملاحة الجوية والخدمات المرتبطة بها، والهدف هو توفير بيئة تمكن مختلف مكونات القطاع من الاستفادة من هذه

المقومات، وتعزيز قدرة سلطنة عُمان على استقطاب الحركة الجوية والأنشطة المرتبطة بالطيران.

أو الخدمات المساندة أو التقنيات الحديثة ومجالات الطيران المستقبلية؟

الفرص لا تقتصر على النقل الجوي التقليدي، وإنما تمتد إلى منظومة واسعة من الأنشطة والخدمات المرتبطة بالطيران، بما في ذلك الخدمات اللوجستية والشحن الجوي والخدمات الأرضية والتدريب والتقنيات الرقمية.

كما أن التطورات العالمية تفتح مجالات جديدة، مثل التنقل الجوي المتقدم والطائرات ذات التقنيات الحديثة، وهي مجالات تتطلب استعدادًا تنظيميًا وفنيًا وبناء قدرات وطنية متخصصة، ومن المهم أن نتعامل مع هذه المجالات من منظور متكامل، بحيث تواكب البيئة التنظيمية التطورات التقنية، وتتوفر الكفاءات والبنية الأساسية اللازمة، وتتحول الفرص الجديدة إلى قيمة اقتصادية وتنموية مستدامة.

الجاهزية والأزمات ومستقبل القطاع



من خلال تجربتكم في إدارة وتنظيم القطاع، ما أبرز الدروس التي عززت جاهزية منظومة الطيران المدني للتعامل مع الأزمات والمتغيرات التي يشهدها قطاع الطيران عالميًا؟

أثبتت التجارب التي مر بها قطاع الطيران، وفي مقدمتها جائحة كوفيد19-، إلى جانب المتغيرات والأوضاع الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة والعالم، أن الجاهزية يجب أن تكون نهجًا مستمرًا في إدارة قطاع يرتبط بطبيعته بالتطورات الإقليمية والدولية، وقد أكدت هذه الظروف أهمية وجود منظومة قادرة على الرصد المبكر للمتغيرات، وتقييم المخاطر، وسرعة اتخاذ القرار، والتنسيق بين مختلف الجهات، وضمان استمرارية العمليات والخدمات وفق الأولويات التي تضع السلامة والأمن في مقدمة الاعتبارات.

كما أظهرت هذه التجارب أن إدارة الأزمات في قطاع الطيران لا تبدأ عند وقوع الأزمة، وإنما تبدأ قبل ذلك من خلال التخطيط، ورفع الجاهزية، وتحديث الإجراءات، وبناء قنوات واضحة للتنسيق والاستجابة، وفي سلطنة عُمان، أسهمت الخبرات المتراكمة من التعامل مع مختلف الظروف في تعزيز قدرة المنظومة على التكيف مع المتغيرات، والاستجابة لها بصورة أكثر مرونة، مع المحافظة على استمرارية الخدمات الأساسية وموثوقية العمليات، والدرس الأهم هو أن الجاهزية لا تعني الاستعداد لسيناريو واحد، وإنما بناء قدرة مؤسسية على التعامل مع متغيرات مختلفة، بعضها يمكن التنبؤ به وبعضها قد يفرض نفسه بصورة مفاجئة. ولذلك نواصل تطوير منظومة إدارة المخاطر والاستجابة، وتعزيز التكامل بين مكونات القطاع، ورفع كفاءة الكوادر الوطنية، بما يمكننا من التعامل مع المتغيرات الحالية والمستقبلية بثقة ومرونة، وأعتقد أن هذه النقطة تحديدًا مهمة

في المرحلة المقبلة؛ فمع تزايد ترابط صناعة الطيران عالميًا، تصبح المرونة والجاهزية وسرعة الاستجابة من العناصر الأساسية في استدامة القطاع وتعزيز قدرته على مواصلة دوره في خدمة الاقتصاد الوطني.

في ختام هذا الحوار، ما الرسالة التي تودون توجيهها إلى الشباب العُماني والكفاءات الوطنية التي تستعد للمشاركة في قيادة قطاع الطيران خلال السنوات المقبلة، في ظل التحولات التقنية والتشغيلية التي يشهدها القطاع؟

قطاع الطيران من القطاعات التي تتجدد باستمرار، وتفتح مجالات واسعة أمام الكفاءات الوطنية في تخصصات متعددة، منها الهندسة والملاحة الجوية والأرصاد والسلامة والأمن والتقنيات والاقتصاد والنقل والعديد من المجالات المرتبطة بالطيران، وأدعو الشباب العُماني إلى التعرف على هذه التخصصات والاستفادة من الفرص المتاحة للتعلم والتدريب والتأهيل، فمستقبل القطاع يحتاج إلى كوادر وطنية تمتلك المعرفة والمهارة والقدرة على مواكبة التطورات.

ونحن ننظر إلى الكفاءات الوطنية باعتبارها أحد أهم عناصر استدامة القطاع، ونعمل على أن تكون بيئة الطيران في سلطنة عُمان قادرة على تمكين هذه الكفاءات وإتاحة المجال أمامها للمشاركة في بناء مستقبل القطاع.

فالطموح الذي نعمل من أجله اليوم هو أن تكون منظومة الطيران المدني العُماني أكثر تكاملًا وكفاءة وجاهزية، وأن يواصل القطاع إسهامه في مسيرة التنمية الوطنية نحو مستقبل أكثر استدامة وتنافسية.

قطاع الطيران المدني العُماني...

منجزات ومؤشرات

منظومة متكاملة تحقق مستويات متقدمة في السلامة والأمن والتسهيلات وتعزز حضور سلطنة عُمان إقليمياً ودولياً



01 السلامة الجوية

مستويات متقدمة في الرقابة والامتثال

5

المرتبة الخامسة عالميا

في مجال السلامة الجوية

95.95%

نسبة الامتثال إلى اللوائح الإيكاو والتحقق من أداء مراقبة السلامة الجوية

02 أمن الطيران والتسهيلات

جاهزية عالية وخدمات بمعايير دولية



3

المرتبة الثالثة

على مستوى دول الشرق الأوسط في مجال أمن الطيران والتسهيلات

100%

الامتثال لمتطلبات التسهيلات الواردة في الملحق التاسع باتفاقية شيكاغو

94.4%

نسبة الامتثال في البرنامج الشامل للتدقيق على أمن الطيران

03 البيئة والاستدامة

الالتزام الوطني لتحقيق التطلعات الكربونية

36

وجهة لرحلات الطيران المباشر ضمن متطلبات التعويض

75

وجهة لرحلات الطيران المباشر ضمن متطلبات التعويض

2

تقارير تحقق معتمدة من جهة التدقيق المعتمدة من الإيكاو

2

تقارير بيانات كربونية معتمدة من الشركات الوطنية

2

شركتان وطنيتان (طيران السلام والطيران العُماني)

خطة عمل وطنية معتمدة لتخفيض الانبعاثات الكربونية في الطائرات العاملة



قطاع الطيران المدني العُماني منظومة تتكامل وتصنع مستقبلًا أكثر جاهزية

لم يعد قطاع الطيران المدني منظومة تقتصر على الطائرات والمطارات، بل أصبح قطاعًا متكاملًا تتداخل فيه أدوار التنظيم والملاحة الجوية والأرصاد والنقل الجوي والخدمات التشغيلية والسلامة والتقنيات الحديثة والموارد البشرية، بما يجعل تكامل هذه المكونات عنصرًا أساسيًا في كفاءة القطاع واستدامة نموه.

وفي سلطنة عُمان، واصل قطاع الطيران المدني تطوره بما يواكب المتغيرات التي تشهدها صناعة الطيران عالميًا، مستفيدًا من الموقع الجغرافي للسلطنة، والبنية الأساسية، والخبرات الوطنية، والتوجه نحو تطوير قطاع أكثر كفاءة واستدامة وقدرة على الاستجابة لمتطلبات المستقبل.

وفي هذا الاستطلاع، تسلط مجلة الطيران العربي الضوء على القطاع مع عدد من القيادات والمسؤولين والعاملين في مكونات قطاع الطيران المدني، للوقوف على أبرز الجوانب التي تشكل هذه المنظومة، بحيث يقدم كل منهم رؤيته من واقع اختصاصه، لتتجمع هذه الآراء في صورة واحدة تعكس واقع القطاع ومسارات تطوره وتطلعاته المستقبلية.

الإعلام والتوعية.. بناء ثقافة طيران لدى المجتمع

في ظل تعدد مجالات قطاع الطيران وتطور تخصصاته، ما الدور الذي يمكن أن يؤديه الإعلام المتخصص في بناء ثقافة طيران لدى المجتمع، وتعريف الأجيال الجديدة بتخصصات القطاع والفرص المهنية التي يوفرها؟

أفاد السيد حامد بن أحمد البراشدي، مدير عام التخطيط بهيئة الطيران المدني، أن الإعلام المتخصص يمثل وسيلة مهمة لتعريف المجتمع بقطاع الطيران المدني ومكوناته وتخصصاته، خصوصًا أن كثيرًا من مجالات العمل في القطاع قد لا تكون معروفة بالشكل الكافي لدى الجمهور. وأوضح أن من المهم أن يتجاوز المحتوى الإعلامي مجرد نقل الأخبار إلى تقديم المعرفة والمعلومة المتخصصة بصورة مبسطة وموثوقة، والتعريف بطبيعة الأعمال والتخصصات والفرص المهنية التي يوفرها قطاع الطيران.

وأضاف أن المنصات الرقمية تمثل فرصة للوصول بصورة أكبر إلى فئة الشباب، من خلال تقديم محتوى مستمر يساعدهم على التعرف على قطاع الطيران ومساراته التعليمية والمهنية، ويعزز ارتباطهم بالفرص التي يوفرها هذا القطاع للكفاءات الوطنية.

التنظيم والتشريعات.. مواكبة تطورات صناعة الطيران

مع التسارع الذي تشهده صناعة الطيران في مجالاتها التشغيلية والتقنية، ما المتطلبات التي تحتاج إليها المنظومة التنظيمية في سلطنة عُمان لمواكبة هذه التطورات، والحفاظ على مستويات السلامة والأمن والكفاءة ودعم تنافسية القطاع؟

أكدت السيدة راوية بنت ناصر العدوي، المدير العام لتنظيم الطيران المدني في هيئة الطيران المدني، أن استمرار تطور قطاع الطيران المدني يتطلب وجود منظومة تنظيمية قادرة على مواكبة المستجدات في صناعة الطيران، وتعزيز مستويات السلامة والأمن والكفاءة، مع الاستمرار في تطوير التشريعات واللوائح والإجراءات بما يتوافق مع المعايير والممارسات الدولية.

وأوضحت أن التطورات المتسارعة في مجالات الطيران والتقنيات الحديثة تستدعي تطويرًا مستمرًا للأطر التنظيمية، بما يتيح الاستفادة من هذه التطورات بصورة منظمة وآمنة، ويدعم الابتكار والاستثمار، ويعزز تنافسية القطاع.

وأضافت أن المرحلة المقبلة تتطلب تحقيق قدر أكبر من التكامل بين التنظيم والتطورات التشغيلية والتقنية، إلى جانب تطوير الكفاءات الوطنية، بما يسهم في بناء بيئة تنظيمية قادرة على دعم مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للطيران 2040.

الملاحة الجوية.. إدارة الحركة وتعزيز كفاءة المجال الجوي

مع نمو الحركة الجوية وتطور متطلبات إدارة المجال الجوي، ما أبرز الأولويات التي تحتاج إليها منظومة الملاحة الجوية في سلطنة عُمان لتعزيز السلامة والكفاءة وانسيابية الحركة الجوية؟

أفاد السيد صالح بن عبدالله الحارثي، مدير عام الملاحة الجوية في هيئة الطيران المدني، أن مواكبة نمو الحركة الجوية تتطلب الاستمرار في تطوير منظومة الملاحة الجوية من حيث الأنظمة والتقنيات والبنية الأساسية والإجراءات، إلى جانب الاستثمار في الكفاءات الوطنية المتخصصة.

وأوضح أن إدارة المجال الجوي بكفاءة تعتمد على التكامل بين مختلف عناصر المنظومة، وتبادل المعلومات، والاستفادة من التقنيات والبيانات في دعم اتخاذ القرار وإدارة الحركة الجوية.

وأشار إلى أنه مع التطور المستمر في صناعة الطيران، ستزداد أهمية توظيف الأنظمة الحديثة والبيانات في تحسين كفاءة العمليات، ورفع القدرة على التعامل مع المتغيرات، بما يحافظ على سلامة الحركة الجوية ويعزز انسيابيتها.

الأرصاد الجوية.. معلومات تدعم سلامة القرار الجوي

ما الدور الذي تؤديه منظومة الأرصاد الجوية في دعم سلامة وكفاءة عمليات الطيران، وكيف يمكن للتقنيات الحديثة والبيانات المتقدمة أن تعزز قدراتها في التعامل مع الظواهر الجوية والمتغيرات المناخية؟

من جانبه أشار السيد عبدالله بن راشد الخضوري، مدير عام الأرصاد الجوية بهيئة الطيران المدني، أن الأرصاد الجوية تؤدي دورًا أساسيًا في دعم سلامة وكفاءة عمليات الطيران، من خلال توفير المعلومات والبيانات والتنبؤات الجوية التي تساعد الجهات المعنية والعاملين في قطاع الطيران على التخطيط واتخاذ القرارات المناسبة.

وأوضح أن تطور تقنيات الرصد والتحليل والنمذجة أسهم في تعزيز قدرة منظومة الأرصاد على توفير معلومات أكثر دقة وفي الوقت المناسب، بما يدعم التعامل مع مختلف الظواهر الجوية المؤثرة في الحركة الجوية.

وأضاف أن المتغيرات المناخية والظواهر الجوية المتطرفة تفرض الحاجة إلى مواصلة تطوير قدرات الرصد والتنبؤ والإنذار، والاستفادة من التقنيات الحديثة والبيانات، بما يعزز جاهزية قطاع الطيران للتعامل مع مختلف الظروف الجوية.

الطيران في محافظة ظفار.. دعم الحركة والتنمية

في ظل الخصوصية الجغرافية والمناخية لمحافظة ظفار ومكانتها السياحية والاقتصادية، ما الدور الذي يؤديه قطاع الطيران في دعم الحركة والتنمية بالمحافظة، وما أبرز فرص تطوير الربط الجوي والخدمات المرتبطة به؟

بين السيد محمد بن أحمد اليافعي، مدير عام المديرية العامة للطيران المدني بمحافظة ظفار، أن قطاع الطيران يمثل أحد المكنات المهمة للحركة السياحية والاقتصادية في محافظة ظفار، من خلال تعزيز سهولة الوصول إلى المحافظة وربطها بالوجهات المختلفة، وما يترتب على ذلك من دعم للحركة السياحية والتجارية والاقتصادية.

وأوضح أن المحافظة تتميز بخصوصية مناخية وسياحية، خاصة خلال موسم الخريف، وهو ما يتطلب مستوى متقدمًا من الجاهزية والتنسيق بين مختلف الجهات ذات العلاقة لضمان استمرارية وكفاءة العمليات الجوية.

وأشار إلى وجود فرص لمواصلة تطوير قطاع الطيران في المحافظة وتعزيز الربط الجوي والخدمات المرتبطة به، بما يسهم في الاستفادة من المقومات السياحية والاقتصادية التي تتمتع بها ظفار، ويدعم حضورها ضمن منظومة الطيران والنقل في سلطنة عُمان.

الخدمات المساندة ركيزة لتمكين الكفاءات وتعزيز جاهزية القطاع

في قطاع متخصص ومتعدد المجالات كالطيران المدني، ما الدور الذي تؤديه الخدمات المساندة في توفير البيئة المؤسسية التي تمكّن مختلف الوحدات والتخصصات من أداء أدوارها، وفي تطوير الكفاءات ورفع الجاهزية للمرحلة المقبلة؟

أكد في هذا السياق، السيد حسين بن سالم الرحبي، المدير العام لخدمات الإسناد في هيئة الطيران المدني، أن الخدمات المساندة تعد أحد المكنات الأساسية لعمل أي منظومة مؤسسية، وتزداد أهميتها في قطاع متخصص ومتعدد المجالات مثل قطاع الطيران المدني، الذي يعتمد على تكامل الأدوار وتوافر الكفاءات والموارد والأنظمة التي تدعم استمرارية العمل وكفاءته.

وأوضح أن دور خدمات الإسناد يتمثل في توفير البيئة المؤسسية التي تمكّن مختلف الوحدات والتخصصات من أداء أدوارها بكفاءة، من خلال دعم الموارد البشرية وتطوير القدرات وتوفير الموارد والخدمات اللازمة، إلى جانب تعزيز كفاءة الإجراءات والاستفادة من الحلول والتقنيات الحديثة.

وأضاف أن المرحلة المقبلة تتطلب التركيز بصورة أكبر على بناء القدرات الوطنية، وتطوير بيئة العمل، ورفع الجاهزية المؤسسية، بما يواكب مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للطيران 2040 ويدعم قدرة الهيئة على أداء أدوارها التنظيمية والفنية بكفاءة واستدامة.

من التنظيم إلى التشغيل.. ترجمة تطور المنظومة على أرض الواقع

بعد الوقوف على الجوانب التنظيمية والفنية والإعلامية، تكتمل الصورة بالانتقال إلى المشغلين الرئيسيين للقطاع، إذ تعكس تجارب الناقلات والمطارات الجانب التشغيلي من منظومة الطيران، وما يرتبط به من ربط جوي وخدمات وتجربة للمسافر.

مطارات عُمان بوابة القطاع وتجربة المسافر



في ظل نمو الحركة الجوية وتطور توقعات المسافرين، كيف تعمل مطارات عُمان على تطوير الكفاءة التشغيلية وتجربة المسافر، وتوظيف التقنيات الحديثة، وتعزيز الربط الجوي والفرص التجارية والاستثمارية؟

أفاد السيد هيثم الطائي، الرئيس التنفيذي بالإنابة لمطارات عُمان، أن مطارات عُمان تسعى إلى تقديم تجربة عُمانية متكاملة تجمع بين كفاءة التشغيل وجودة الخدمات وكرم الضيافة، بما يعزز دور المطارات في ربط سلطنة عُمان بالعالم ودعم حركة السياحة والتجارة والنمو الاقتصادي.

وأوضح أن مطارات عُمان تواصل تطوير تجربة المسافر وتوظيف التقنيات والحلول الرقمية، إلى جانب تعزيز الاستدامة وتوسيع آفاق التعاون والشراكات، وتهيئة بيئة جاذبة للفرص التجارية والاستثمارية المرتبطة بقطاع الطيران والمطارات.

وأضاف أن العمل يجري بالتعاون مع الشركاء على تعزيز الربط الجوي واستقطاب المزيد من شركات الطيران والوجهات، بما يعزز تنافسية مطارات سلطنة عُمان ويدعم حضورها على خارطة الطيران الإقليمية والدولية.

الطيران العُماني تعزيز الربط الجوي والحضور الدولي



باعتباره الناقل الوطني، كيف يسهم الطيران العُماني في تعزيز الربط الجوي وربط سلطنة عُمان بالأسواق والوجهات العالمية، وما أهمية التكامل بين الناقل والمطارات والجهات التنظيمية وبقية مكونات منظومة الطيران في تحقيق ذلك؟

في هذا الاطار أوضح السيد ناصر بن أحمد الشرجي، الرئيس التنفيذي في الطيران العُماني، أن الربط الجوي يمثل أحد العوامل المهمة في دعم النمو الاقتصادي، وأن الناقل الوطني يؤدي دورًا في ربط سلطنة عُمان بالعالم، وفتح المجال أمام حركة الأشخاص والأعمال والفرص.

وأوضح أن التوجه لا يقتصر على إضافة وجهات جديدة، وإنما يتجه نحو تطوير ربط جوي ذي قيمة يدعم التنمية الاقتصادية ويلبي احتياجات المسافرين، ويسهم في دعم السياحة والاستثمار.

وأشار إلى أهمية التركيز على الكفاءة التشغيلية وتجربة المسافر، إلى جانب بناء الشراكات الاستراتيجية، مؤكدًا أن مواصلة التقدم في هذا المجال تعتمد على تكامل منظومة الطيران، بما يشمل البنية الأساسية والمطارات الحديثة، والملاحة الجوية الآمنة والفعالة، والمنظومة التنظيمية القادرة على مواكبة متطلبات المستقبل.

طيران السلام توسيع خيارات السفر وتعزيز الربط الجوي



ما الدور الذي يمكن أن يؤديه الطيران الاقتصادي في توسيع خيارات السفر وتعزيز الربط الجوي بين سلطنة عُمان والأسواق الإقليمية والدولية، وما أهمية التكامل بين الناقلات والمطارات والجهات التنظيمية في دعم نمو الحركة الجوية؟

ذكر السيد أدريان هاميلتون-مانز، الرئيس التنفيذي في طيران السلام، أن الطيران الاقتصادي يؤدي دورًا محوريًا في جعل السفر الجوي أكثر سهولة لشرائح أكبر من المسافرين، إلى جانب دوره في تعزيز الربط الجوي بين سلطنة عُمان والأسواق الواعدة التي لا تحظى بخيارات كافية للنقل الجوي في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وأوروبا.

وأوضح أن ذلك يسهم في تعزيز خيارات السفر والاستجابة للطلب المتزايد، مع التركيز على الكفاءة التشغيلية وتقديم خدمات تتماشى مع احتياجات المسافرين.

وأشار إلى أن التكامل بين الناقلات الجوية والمطارات والجهات التنظيمية ومختلف مكونات القطاع يمثل عاملًا مهمًا في دعم نمو الحركة الجوية وتعزيز قدرة منظومة الطيران على الاستجابة لمتطلبات السوق.

تكشف هذه الآراء، رغم اختلاف مجالاتها، عن حقيقة واحدة وهي أن قطاع الطيران المدني في سلطنة عُمان منظومة واحدة تتكامل فيها أدوار متعددة، فالتنظيم يضع الأطر والمعايير، والملاحة الجوية تدير الحركة في المجال الجوي، والأرصاد توفر المعلومات التي تدعم سلامة القرار، وتمتد المنظومة إلى المحافظات والمطارات والناقلات الجوية والخدمات المرتبطة بالطيران، فيما يسهم الإعلام في بناء الوعي وتعريف المجتمع بهذه المنظومة وتخصصاتها.

ويظل الاستثمار في الكفاءات الوطنية والتقنيات الحديثة، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز التكامل بين مختلف مكونات القطاع، من أبرز العوامل التي ستدعم قدرته على مواكبة التحولات المقبلة.



الربط الجوي.. عُمان على شبكة العالم

شبكة واسعة من الاتفاقيات وحركة جوية متنامية، تعزز مكانة سلطنة عُمان كمركز جوي إقليمي ودولي

اتفاقيات النقل الجوي

88
اتفاقية أجواء مفتوحة

135
اتفاقية نقل جوي مع دول العالم.



حركة الطائرات في المجال الجوي لسلطنة عُمان
(جميع الحركات تديرها هيئة الطيران المدني)

57,712
حركة مرتبطة بعُمان (وصول، مغادرة، وتحليق محلي) (9%).

585,357
طائرة عابرة عبر المجال الجوي العُماني (99%).

643,069
حركة طائرات مجموع الحركات في عام 2025.

المسافرون عبر مطارات سلطنة عُمان

14.94
مليون مسافر في عام 2025

+2.8%
مقارنة بعام 2024 (14.54 مليون مسافر).

الاستراتيجية الوطنية للطيران 2040

من واقع القطاع اليوم إلى مستهدفات 2040.

الاستثمارات

1.5
مليار ريال عُماني (المستهدف في 2040)

3.9
مليار دولار أمريكي (المستهدف في 2040)

الشحن الجوي

نحو **1** مليون طن (المستهدف في 2040) ← نحو **500** ألف طن (الواقع الحالي)

+100%
نسبة الزيادة المطلوبة للوصول إلى المستهدف.

المسافرون

40 مليون مسافر (المستهدف في 2040) ← **23** مليون مسافر (الواقع الحالي)

+73.9%
نسبة الزيادة المطلوبة للوصول إلى المستهدف



رأس المال البشري في قلب قصة الطيران المدني العُماني



زهراء بنت سيف المنجي

مستشارة رئيس هيئة الطيران المدني للموارد البشرية

للطيران وجهٌ تراه العين، وآخر تصنعه المعرفة بعيداً عن صالات المغادرة وامتداد المدارج. الأول ترسمه الطائرات والمطارات وأنظمة الملاحة؛ أما الثاني فيصنعه الإنسان، بصمت، خلف سلامة رحلة، وانضباط مجال جوي، وثقة منظومة كاملة. فالتكنولوجيا تمنح الطيران أدواته، لكن الإنسان هو من يمنحها معناها؛ يحوّل التقنية إلى قدرة، والقدرة إلى قيمة، والمعرفة إلى قرار.

وهنا تنتهي سلطة المال وتبدأ سلطة الزمن. فطائرةٌ قد تصل بصفقة، ومطارٌ قد يرتفع في سنوات، ونظامٌ ملاحي قد يُركب في أشهر؛ أما الخبرة فلا توجد سوقٌ تبيع سنواتها. إنها أصلٌ لا ينضج إلا بالزمن، ولا ترتفع قيمته إلا بما تمتحنه الممارسة وتثقله المسؤولية. ولهذا يقوم رأس المال البشري في الطيران المدني على اقتصادٍ مختلف؛ اقتصادٍ لا يُقاس بما أُنفق على الإنسان وحده، بل بما صنعه الزمن فيه من قدرةٍ على الحكم، وما استطاع أن يتركه من معرفةٍ بعده.

ومن هنا تبدأ حكايةٌ لا ترويها المدارج ولا تسجلها حركة الطائرات؛ حكاية الإنسان العُماني وهو يدخل، مع بلاده، زمناً جديداً. لم تكن السماء التي انفتحت أمام سلطنة عُمان مجرد مجالٍ جديد للحركة، بل مسؤوليةً كان على الإنسان أن يكبر إليها، ومعرفةً كان عليه أن يمتلكها، وأفقاً أخذ يتسع كلما اتسعت قدرته على بلوغه.

مرحلة بناء القدرات الوطنية

مع انبلاج النهضة المباركة عام 1970، لم تكن سلطنة عُمان توسع دولةً مكتملة الأساس؛ كانت تبني الأساس نفسه. طرقٌ ومدارس وخدمات ومؤسسات تتشكل في وقت واحد، وموارد تتوزع بين ضرورات لا ينتظر بعضها بعضاً. وفي بلد كانت حاجته إلى التنمية أوسع من قاعدته البشرية المؤهلة، لم تكن الندرة مالية فحسب؛ كان الإنسان المؤهل نفسه واحداً من أندر أصول التنمية.

ولسلطنة عُمان مع المسافة ذاكرةٌ أقدم من الدولة الحديثة؛ فقد صنعت أساطيلها عبر التاريخ حضوراً تجاوز حدود الشاطئ، وحوّلت البحر من فاصلٍ جغرافي إلى مجالٍ للحركة والتأثير. ومع العصر الحديث، اتخذ هذا الامتداد بُعداً آخر؛ فلم تعد

الجغرافيا تُقرأ من البحر وحده، بل أصبحت السماء امتداداً جديداً لموقع سلطنة عُمان، والطيران وسيلةً

لتحويل الموقع إلى حركة، والحركة إلى قيمة. وكأن سلطنة عُمان لم تغيّر علاقتها بالعالم بقدر ما غيّرت الفضاء الذي تمارس من خلاله تلك العلاقة؛ من أفقٍ حملته السفن، إلى أفقٍ تحمله الأجنحة.

لكن تحويل هذا الأفق إلى قدرة لم يكن يسيراً. فقد كانت سلطنة عُمان تدخل صناعةً سبقتها بعقود من المعرفة والتنظيم، فيما كانت قاعدتها التعليمية والمؤسسية لا تزال تتشكل. وكان على تجربة وطنية فتية أن تبلغ معايير صناعة ناضجة لا تمنح حداثة التجربة استثناءً من شروطها؛ فالسلامة لا تمنح البدايات مهلة، والمسؤولية لا يخففها نقص الخبرة.

وهنا تمثلت مفارقة بناء القدرات، كان على سلطنة عُمان أن تطوّر قطاع الطيران، وأن تصنع في الوقت ذاته الكفاءة الوطنية القادرة على حمل مسؤولياته؛ مساران لا يملكان ترف انتظار أحدهما الآخر. فلم يكن نمو القطاع يستطيع انتظار اكتمال الخبرة الوطنية، كما لم يكن ممكناً اختصار زمن الخبرة على حساب معيار المهنة. وبين طموحٍ يريد أن يسرع، ومسؤوليةٍ تفرض أن تنضج الكفاءة في زمنها، كان التحدي أن تتسع المشاركة الوطنية من دون أن ينخفض سقف المعيار.

ومن هذه المفارقة وُلد منطق المرحلة، أن تكون الخبرة القادمة من الخارج جسراً لا إقامة، وأن يتحول التعليم والتدريب والممارسة إلى مسارٍ تنتقل عبره المعرفة إلى الداخل وترسخ فيه. ولم يكن المطلوب إعداد مواطن لشغل وظيفة، بل بناء مهني قادر على حمل مسؤوليتها. وهكذا اكتسب التعمين معناه الأعمق: لم يُخفض معيار المهنة كي تتسع المشاركة الوطنية؛ ارتفعت الكفاءة الوطنية حتى بلغت معيارها.

وكان الاستثمار في الإنسان، في جوهره، استثماراً في الزمن. فالمعرفة لا تنضج بأمر، والخبرة لا يمكن استعجال ما تمنحه الممارسة من حكم ونضج. لكن الزمن الذي بدا في البداية كلفةً لبناء الكفاءة، أخذ مع تعاقب الأجيال يتحول إلى رأسمالٍ متراكم؛ لأن ما يورثه جيل للذي يليه ليس ما تعلّمه فحسب، بل المسافة التي لن يضطر إلى قطعها من جديد.

وفيما كان هذا الرصيد يتكون، كانت خريطة الطيران المدني العُماني تتسع؛ من البدايات المدنية المحدودة ومطار بيت الفلج، إلى افتتاح مطار السيب الدولي عام 1973، ثم إلى منظومة أكثر اتساعاً وتعقيداً. ومع كل توسع، كانت الصناعة تطلب مستوىً أعلى من التخصص في المراقبة الجوية والملاحة والهندسة والطيران والسلامة والأمن والعمليات والمطارات والمناولة والشحن. لم تكن البنية تكبر وحدها؛ كان التعقيد يكبر معها، وكل نجاح في بناء الكفاءة كان يرفع مستوى التحدي الذي يليها.

وهكذا تغيّرت طبيعة المسألة مع الزمن، من توفير الكفاءة إلى تعميقها، ومن تعلم المهنة إلى تحمل مسؤوليتها، ومن تلقي الخبرة إلى القدرة على نقلها والبناء عليها. وبهدوء، كان عنوان المعرفة نفسه يتغير؛ فما احتاجت سلطنة عُمان في البدايات إلى استدعائه من الخارج، أخذ يجد في الإنسان العُماني والمؤسسة العُمانية موطناً يتراكم فيه.

ومن هنا يتجاوز التعمين منطقه العددي. فالأرقام تستطيع أن تحصي من دخل الصناعة، لكنها لا تستطيع وحدها أن تقيس مقدار ما أصبح للوطن من

قدرتها. فالتحول الأعمق لم يكن أن يصبح العُماني جزءاً من الطيران، بل أن تصبح معرفة الطيران جزءاً من الرصيد الوطني؛ انتقالاً من ملكية الوظيفة إلى ملكية القدرة.

وتظهر الأرقام حجم المسافة التي قطعتها هذه الرحلة. فمن حضورٍ وطني محدود في بدايات النهضة، بلغت نسبة التعمين في قطاع الطيران المدني نحو 82% حتى نهاية النصف الأول من عام 2026. ووصلت النسبة إلى 100% في عدد من الوظائف التخصصية، من بينها هندسة وفنيات الملاحة الجوية وأمن الطيران، والأرصاد الجوية. وبلغت نسبة التعمين بين المراقبين الجويين 93%، وبين الطيارين 71%، وأطقم الضيافة الجوية 61%، والهندسة والصيانة 87%، وخدمات المسافرين 98%، والشحن الجوي 89%. أما في تفتيش السلامة الجوية، فبلغت النسبة 20%؛ وهي نسبة لا تزال دون مستوى الطموح، في تخصصٍ نادر ترتفع فيه كلفة بناء الخبرة وتشتد المنافسة على كفاءاته، فيما تمضي الجهود قدماً لتوسيع قاعدة الكفاءات العُمانية ورفع مستويات التعمين فيه.

وفي هذا الاتساع، نما حضور المرأة العُمانية ليصبح جزءاً من القاعدة المهنية للقطاع؛ فبنهاية النصف الأول من عام 2026، بلغ عدد العُمانيات العاملات فيه نحو 827 امرأة، بما يمثل 16% من القوى العاملة الوطنية، وبلغ عدد النساء العُمانيات في الوظائف القيادية في القطاع 86، بما يمثل 20% من إجمالي الوظائف القيادية. وهو حضور لم يضف رقماً إلى المشاركة فحسب، بل وسع قاعدة المواهب التي تستمد منها الصناعة خبراتها وقياداتها.

وخلف هذه النتائج، تراكم جهدٌ طويل في بناء الإنسان وتطوير قدراته؛ عبر التدريب والتأهيل التخصصي، والممارسة المهنية، ونقل الخبرات، حتى أصبحت المعرفة التي بدأت تُستدعى من الخارج تجد طريقها إلى الداخل، وتستقر في الكفاءات والمؤسسات. ولم يكن الاستثمار في الإنسان جهداً لمرحلةٍ عابرة، بل مساراً ممتداً أسهم في بناء الخبرة، وتعزيز القدرة على تحمل المسؤولية، وترسيخ المعرفة داخل القطاع.

فالأرقام ليست سوى السطح المرئي لتحولٍ أعمق. فما اتسع لم يكن الحضور العُماني وحده؛ الذي تغيّر، في العمق، هو موطن المعرفة نفسه. معرفةٌ كانت تُستدعى لتشغيل الصناعة أخذت تستقر في الإنسان والمؤسسة وتتراكم عبر الأجيال. وهنا يتجاوز بناء القدرات حساب الوظائف إلى اقتصاد القيمة؛ فأن يشغل المواطن وظيفة يزيد نصيبه من العمل، أما أن تستقر معرفتها في الوطن فيزيد نصيب الوطن من القيمة التي تصنعها الصناعة.

وتلك هي الحصيلة الأبعد لمرحلة بناء القدرات، ما بدأ باستعانةٍ فرضتها فجوة البدايات، نضج إلى رصيدٍ وطني من المعرفة والخبرة والقدرة على القرار. فالتحول الأهم لم يكن أن يجد العُماني مكانه في صناعة عالمية، بل أن تجد معرفة تلك الصناعة جذورها في عُمان. وحين تجذّرت، تغيّر اتجاه الطموح معها، من امتلاك المعرفة إلى تعميقها، ومن إتقان المهنة إلى توسيع حدودها، ومن بناء الحضور إلى صناعة الأثر. ومن هنا تبدأ مرحلةٌ أخرى؛ لا تُقاس باتساع الكفاءات، بل بعمق ما تستطيع إضافته إلى الصناعة.

النضج التخصصي

ومع اتساع الطيران المدني العُماني، لم تعد المسألة كم كفاءة تستطيع الصناعة أن تبني، بل أي عمقٍ تستطيع تلك الكفاءة أن تبلغه. فكلما نضج القطاع، تراجعت

كفاية المعرفة العامة وارتفعت قيمة المعرفة النادرة؛ تلك التي لا تمنحها الشهادة وحدها، بل تصقلها الممارسة، ويمتحنها التعقيد، وتمنحها مسؤولية القرار وزنها الحقيقي. وهكذا رفع نجاح مرحلة بناء القدرات مستوى التحدي نفسه: من بناء الإنسان القادر على أداء المهنة، إلى بناء الخبرة القادرة على الإضافة إليها.

وتغيّرت تبعاً لذلك طبيعة الاستثمار في التأهيل. فمع اتساع قدرة سلطنة عُمان على بناء تخصصاتها في الداخل، اتجه التعاون الدولي بصورة أكبر نحو المعارف الأندر والأكثر تقدماً. ولم يعد التعلم مجرد طريق إلى الكفاءة، بل أصبح أداةً لتعميقها؛ فالمعرفة المهنية تبلغ قيمتها الأعلى حين تتحول، بالممارسة، إلى بصيرةٍ ترى ما وراء الإجراء، وحكمٍ يزن القرار، وخبرةٍ تستطيع التعامل مع الحالات التي لا تمنحها القواعد إجابة جاهزة.

ولعل أصدق ما يروي حصيلة هذا التحول هو خريطة المسؤولية التي أصبحت تحملها الكفاءات العُمانية. فالمراقبة الجوية والأرصاد الجوية باتتا تُداران بكفاءات عُمانية، وترسخ الحضور الوطني في هندسة وفنيات الملاحة الجوية والأمن والسلامة والرقابة، وامتد عبر شركات الطيران والمطارات إلى الطيارين وأطقم الضيافة والعمليات والهندسة والصيانة والتشغيل والمناولة والشحن. وفي قلب هذا المشهد، دخلت المرأة العُمانية بعض أكثر المهن تخصصاً ومسؤولية؛ طيارةً ومراقبةً جوية ومهندسةً في الملاحة الجوية ومضيفةً جوية. وهكذا لم يعد الحضور الوطني متركزاً عند أطراف الصناعة، بل امتد عبر السلسلة المهنية التي تتحرك بها الرحلة من السماء إلى الأرض.

لكن النضج لا يُقاس باتساع هذه الخريطة وحده؛ بل بنوعية القيمة التي أصبحت تتكون داخلها. فكفاءاتٌ بدأت في بعض التخصصات متلقيةً للخبرة، راكمت من الممارسة والاختصاص ما نقلها من طور اللحاق إلى الندية؛ وفي بعض المجالات، بلغت الخبرة الوطنية مستويات تنافسية متقدمة إقليمياً، وانتقلت من تلقي المعرفة إلى نقلها والمساهمة في تطوير الممارسة المهنية. وهنا يتغير معيار النجاح نفسه، من بلوغ معيار الصناعة إلى القدرة على الإضافة إليه.

وهذه النقلة تحمل معنىً اقتصادياً يتجاوز المهنة ذاتها. ففي الصناعات كثيفة المعرفة، لا تتساوى الكفاءات لمجرد تساوي أعدادها؛ إذ ترتفع قيمة رأس المال البشري كلما ازدادت ندرة تخصصه، وعمق خبرته، وثقل القرار الذي يستطيع تحمله. ومن هنا لم يعد السؤال عن حجم القوة العاملة الوطنية وحده، بل عن القيمة التي أصبحت تختزنها داخلها؛ فبين موظفٍ يؤدي وظيفة، وخبيرٍ يستطيع تفسير التعقيد وصناعة القرار ونقل خبرته، تتغير القيمة التي يحتفظ بها القطاع من رأس ماله البشري.

ومع ذلك، فإن النضج الحقيقي لا يعني إعلان اكتمال التجربة. فبين تخصصات ترسخت فيها الخبرة الوطنية، وأخرى لا تزال تواجه تحديات في البناء والاستقطاب والاحتفاظ بالكفاءات، تظهر علامة أكثر أهمية على النضج، القدرة على رؤية الفجوة من دون أن تحجبها حصيلة النجاح. فكلما ارتفع مستوى الخبرة، ارتفع معه تعريف ما ينقصها؛ وما كان يمثل سقفاً للطموح في مرحلة، يصبح أرضيةً لتحدٍّ أعلى في المرحلة التالية.

وهنا يظهر العائد الأبعد لعقود بناء الإنسان. فما بُني لتلبية احتياجات مرحلة لم يبق أسيراً لها، بل أصبح أصلاً وطنياً يرفع نقطة البداية لما بعدها. وتلك هي الحصيلة الأعمق للنضج التخصصي: أن تنتقل الكفاءة العُمانية من إثبات قدرتها على حمل مسؤولية الصناعة إلى تعميق القيمة التي تضيفها إليها. ومن هذه القاعدة يبدأ أفق 2040؛ حين لا يعود التحدي فقط في مقدار ما أتقنته عُمان من صناعة اليوم، بل في قدرة إنسانها على أن يجد مكانه في صناعةٍ يُعاد تشكيلها للمستقبل.

استراتيجية الطيران 2040: من امتلاك المعرفة إلى صناعة المستقبل



في صناعةٍ تقيس حركتها بالثواني، يبدو عام 2040 بعيداً في التقويم، وقريباً في عمر الإنسان. فالطفل الذي يدخل المدرسة اليوم قد يقف عند ذلك الأفق أمام منظومات لم تُصمم بعد، وقرارات تتقاسمها الخبرة البشرية والخوارزميات، ومهن لم تستقر أسماؤها بعد. وهنا تكمن مفارقة المستقبل: أن تهيئ سلطنة عُمان اليوم الإنسان الذي سيقود صناعةً لم تكتمل بعد ملامحها.

وتضع استراتيجية الطيران ملامح اقتصادية طموحة لذلك الأفق، أكثر من 40 مليون مسافر، ونحو مليون طن من الشحن الجوي، وأكثر من مليار ريال عُماني من الاستثمارات التراكمية للقطاع الخاص، ومساهمة تتجاوز 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن هذه الأرقام تقيس حجم المستقبل أكثر مما تقيس القدرة على صناعته؛ فبين المستهدف والواقع يقف الإنسان بوصفه القوة التي تحوّل الطموح إلى اقتصاد.

وفي جوهرها، لا تأتي مشاريع الاستراتيجية لتوسّع حركة الطيران فحسب، بل لإعادة تموضع سلطنة عُمان في عالم تتغير فيه خرائط السفر والتجارة والاستثمار؛ بحيث لا يكون موقعها مجرد نقطة تعبرها الحركة، بل منصةً تتولد حولها القيمة. وهنا يتجاوز معنى النمو عدد المسافرين وحجم الشحن والاستثمار إلى ما تستطيع سلطنة عُمان أن تحتفظ به من قيمة ذلك النمو داخل اقتصادها، وما تستطيع أن تبنيه عليه من مكانة في صناعة عالمية.

غير أن الطريق إلى تلك المكانة يمر عبر صناعةٍ تعيد التكنولوجيا تعريفها من الداخل. فالذكاء الاصطناعي والأتمتة والبيانات والتقنيات الناشئة لا تضيف أدواتٍ جديدة إلى الطيران فحسب؛ بل تغيّر حدود المهنة، وتعيد توزيع الأدوار بين الإنسان والآلة، وترفع قيمة القدرة على الابتكار والتحليل وصناعة القرار. ولذلك لا يكمن رهان 2040 في إدخال التقنية إلى الصناعة وحده، بل في أن يتقدم الإنسان العُماني معها؛ فلا تتسع قدرة الآلة فيما تضيق مساحة الإنسان، بل ترتفع بالتقنية قيمة الدور الذي يستطيع أن يؤديه.

وهنا يصبح للتأهيل معنى مختلف. فما يصنع التفوق اليوم قد يصبح غداً الحد الأدنى للمنافسة، وما يمثل تخصصاً نادراً الآن قد تعيد التقنية تعريفه خلال سنوات. ولذلك لا تكمن قيمة رأس المال البشري المقبل في مقدار ما يعرفه وحده، بل في قدرته على

التعلم والتحول وإعادة بناء مهاراته كلما تحركت حدود الصناعة. فالمستقبل لا يكافئ المعرفة التي تراكمت فقط؛ بل القدرة على ألا تتحول تلك المعرفة إلى قيدٍ على ما يأتي بعدها.

ولسلطنة عُمان ما يمنح هذا الرهان معنى يتجاوز الاقتصاد. فهي التي جعلت من السلام لغةً لحضورها، ومن الحوار جسراً حين تضيق بين الآخرين المسارات؛ وفي ذلك فلسفةٌ تجد في الطيران امتداداً مختلفاً لها. فكلاهما، بطريقته، يقاوم المسافة: السلام يفتح الطريق بين المواقف حين تتباعد، والطيران يفتح الطريق بين البشر والأمكنة حين تفصلهم الجغرافيا. وإذا كان الأول قد منح عُمان حضوراً يتجاوز حدود موقعها، فإن الثاني يمنح أبناءها أفقاً جديداً ليحملوا ذلك الحضور إلى المستقبل.

ومن هنا تكتسب استراتيجية الطيران معناها الإنساني الأبعد. فهي لا ترسم مستقبل الطائرات والمطارات والتقنيات بقدر ما ترسم مكان الإنسان العُماني داخل المستقبل الذي تصنعه هذه التحولات. والقيمة الحقيقية للتقنية لا تبدأ حين تدخل الصناعة، بل حين ترفع موقع الإنسان فيها؛ حين تفتح أمام العُماني أدواراً أعلى في الابتكار والقيادة وصناعة الحلول، فلا يكون مستهلكاً لمستقبلٍ يصل إليه بعد أن يصنعه الآخرون، بل حاضراً في المساحة التي يُصنع فيها.

وهنا تبدأ مع استراتيجية الطيران حكايةٌ عُمانية جديدة؛ حكاية لا تقطع صلتها بما بنته العقود الماضية، بل تبدأ من الارتفاع الذي أوصلتها إليه. فإذا كانت الفصول الأولى قد كتبت قصة الإنسان العُماني وهو يبني مكانه في صناعة الطيران، فإن فصل 2040 يبدأ من المكانة لا المكان؛ من أن يكون العُماني حيث تتشكل الأفكار، وتتطور التقنيات، وتُرسم ملامح الطيران القادم. فالاستراتيجية لا تفتح لسلطنة عُمان طرقاً جديدة في السماء فحسب، بل تفتح لأبنائها مساحةً أوسع في العالم. وإذا كانت سلطنة عُمان قد عرفت عبر تاريخها كيف تجعل من موقعها جسراً إلى العالم، فإن حكايتها المقبلة أن تجعل من إنسانها جسراً إلى المستقبل؛ فلا يكون نصيب سلطنة عُمان من الغد ما يصل إليها منه، بل ما يستطيع أبناؤها أن يضيفوه إليه.



المرأة العُمانية في قطاع الطيران

حضور متنامٍ في القيادة والتخصصات والعمليات الميدانية

شهد قطاع الطيران المدني في سلطنة عُمان توسعاً في مشاركة المرأة العُمانية، التي أصبحت حاضرة بشكل متزايد في مواقع القيادة والإدارة، بالإضافة إلى التخصصات الفنية والعمليات الميدانية المرتبطة بأنشطة الطيران، مما يعكس الثقة في قدراتها ودورها في تطوير القطاع وصناعة مستقبله.

20%
من إجمالي مواقع القيادة

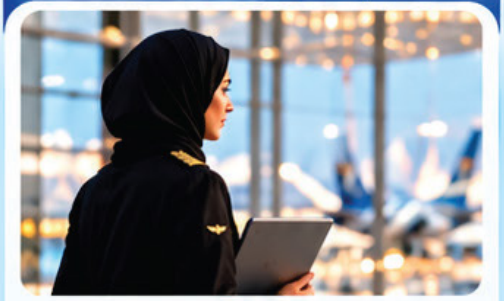
86
امرأة عُمانية في مواقع القيادة

16%
من إجمالي القوى العاملة في القطاع

827
امرأة عُمانية تعمل في قطاع الطيران مع نهاية النصف الأول من عام 2025

01 القيادة وصناعة القرار

حضور في مواقع المسؤولية والإدارة



86
امرأة عُمانية في مواقع القيادة

20%
من إجمالي مواقع القيادة

يشمل حضور المرأة العُمانية في قطاع الطيران مواقع المسؤولية والإدارة، مثل التنظيم والرقابة والإشراف وإدارة المحافظ المتخصصة. ومن أبرز الأمثلة تعيين امرأة عُمانية في منصب المديرة العامة لتنظيم الطيران المدني في هيئة الطيران المدني.

02 التخصصات والخبرات

مشاركة في مختلف المجالات الفنية والمهنية



827
امرأة عُمانية تعمل في قطاع الطيران

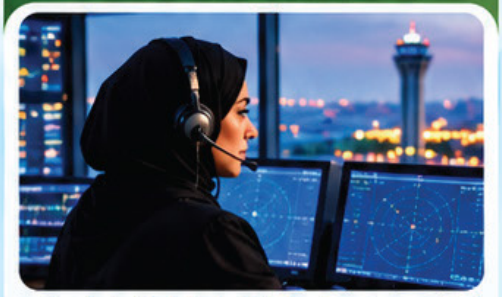
16%
من إجمالي القوى العاملة في القطاع

تمتد مشاركة المرأة العُمانية عبر مجموعة متنوعة من المجالات المهنية والفنية، مما يعكس التنوع الكبير في الكفاءات الوطنية وفرص العمل المتنامية في قطاع الطيران.

- التدريب وتطوير القدرات
- الخدمات المساندة
- السلامة والأمن
- الملاحة الجوية
- الهندسة والصيانة
- عمليات الطيران

03 من الميدان إلى المستقبل

العمليات الميدانية ومسارات مهنية واعدة



لا يقتصر حضور المرأة العُمانية في الطيران على الوظائف الإدارية، بل يمتد إلى الأدوار الميدانية والتشغيلية. ومع إدخال التقنيات الحديثة، والتحول الرقمي، والتنقل الجوي المتقدم والطائرات بدون طيار، تتوسع مجالات التخصص والفرص المهنية المتاحة للمرأة العُمانية.

- التحول الرقمي
- الطائرات بدون طيار
- الاستدامة والبيئة
- التقنيات الحديثة والابتكار
- التنقل الجوي المتقدم

تُسهم هذه المجالات الجديدة في خلق مسارات مهنية واعدة للكفاءات الوطنية والمرأة العُمانية، وتعزز من تطوير صناعة الطيران في المستقبل.

من الحضور الفاعل إلى آفاق المستقبل.. عُمان في منظومة الطيران العربية والدولية



لم يعد حضور الدول في منظومة الطيران الدولية يقتصر على المشاركة في الاجتماعات والفعاليات، بل يرتبط بدرجة إسهامها في أعمال اللجان والفرق الفنية، وتبادل الخبرات، وبناء الشراكات، والمشاركة في صياغة وتطوير الممارسات والمعايير ذات الصلة بالقطاع. وفي هذا السياق، عززت سلطنة عُمان حضورها في المحافل العربية والدولية، مستفيدة من تراكم خبراتها الوطنية وتطور منظومتها المحلية في عدد من المجالات التنظيمية والفنية والتشغيلية.

حضور فاعل في المنظومة العربية والدولية

لا يقتصر الحضور العُماني في منظومة الطيران العربية والدولية على المشاركة في الاجتماعات والفعاليات، بل يشمل الإسهام في أعمال اللجان والفرق الفنية المتخصصة، والمشاركة في مناقشة الموضوعات المرتبطة بتطوير قطاع الطيران ومواكبة مستجداته. ويبرز هذا الحضور من خلال مشاركة سلطنة عُمان في أعمال منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة العربية للطيران المدني وغيرها من المحافل المتخصصة، إلى جانب إسهام الكفاءات الوطنية في عدد من المجالات الفنية والتنظيمية. كما انعكس هذا الحضور من خلال استضافة سلطنة عُمان عددًا من

الاجتماعات والورش المتخصصة ذات الطابع الإقليمي والدولي.

الشراكات والتعاون مدخل لتبادل الخبرات وتطوير القطاع

ولا ينفصل الحضور في المحافل الإقليمية والدولية عن توسيع مجالات التعاون والشراكة، إذ توفر الاتفاقيات والتعاون الفني وتبادل الخبرات قنوات للاستفادة من التجارب الدولية وتطوير القدرات الوطنية. كما تتيح الشراكات المجال أمام التعاون في مجالات جديدة ترتبط بالتطور التقني والتحول الرقمي والاستدامة وغيرها من المجالات التي تشهد توسعًا متواصلًا في صناعة الطيران.

صناعة الطيران تتغير.. وحضور اليوم يستعد لمتطلبات الغد

بالتوازي مع تعزيز سلطنة عُمان حضورها في المنظومة الإقليمية والدولية، تشهد صناعة الطيران تحولات متسارعة تعيد تشكيل طبيعة القطاع ومتطلباته. فالتطور التقني، والتحول الرقمي، والاعتماد المتزايد على البيانات، ومتطلبات الاستدامة، إلى جانب ظهور مجالات جديدة مثل التنقل الجوي المتقدم، تفرض متطلبات جديدة على الجهات التنظيمية والمطارات والناقلات ومختلف مكونات القطاع.

من الحضور الفاعل إلى الاستعداد للمستقبل

إن الحضور الفاعل لسلطنة عُمان في منظومة الطيران العربية والدولية لا يمثل هدفًا منفصلًا عن تطوير القطاع محليًا، بل يشكل جزءًا من مسار متكامل يجمع بين المشاركة وتبادل الخبرات وبناء الشراكات والاستفادة من التجارب الدولية والاستعداد للتحولات المستقبلية، ومع استمرار صناعة الطيران في التطور، تبرز أهمية أن تمتلك المنظومة الوطنية القدرة على قراءة المتغيرات والاستعداد لها مبكرًا، والاستفادة من الفرص التي تتيحها التقنيات والمجالات الجديدة، مع المحافظة على مستويات السلامة والكفاءة والاستدامة.

ومن هنا، تتجه سلطنة عُمان نحو مرحلة جديدة من قطاع الطيران، تستند إلى ما تحقق من خبرات وبنية أساسية وحضور إقليمي ودولي، وتستفيد من الشراكات والتعاون، وتستثمر في الإنسان والتقنية، بما يعزز قدرة القطاع على مواصلة النمو والإسهام في مستهدفات التنمية الوطنية.